

ثورة شيوخ وأذان صماء

نبيل بومنصف (جريدة النهار ٤/١١/٢٠٠٠)

هو صراخ تاريخي بالتأكيد، لكنه صراخ في برية السياسات المتوحشة.

البطريك صفير والدكتور البر مخبير كأنهما ارادا ان يصنعا من يوم ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٠ يوما استقلاليا في زمن لبنان ما بعد الطائف، فصنعا للتاريخ فقط وليس للواقع رغم كل الدوي الذي احدثاه. بدت صورة هذين الشيخين الجليلين اقرب ما تكون الى الملاحم الاغريقية القديمة. شيخ تسعيني وآخر ثمانيني يقومان مقام الاجيال الشابة ويتقدمانها في ثورة الرفض والاعتراض. وهي صورة قد يسخر منها سياسيو هذا الزمن الضحل الشديد الافتقار الى القيم، وقد لا تجد اي ترجمة عملية لها في الواقع السياسي والعسكري والاقتصادي، لكنهما ما عادا يملكان سوى الغضب والصراخ في وحشة لبنان المههد بالتفريغ المتنامي.

والحقيقة ان لبنان لم يعرف من قبل ظاهرة مماثلة: الثورة على السنة الشيوخ، والتوقيفات في صفوف الشبان اليافعين، والهجرة تُفرغ ما بينهما من أجيال وسطى.

اما الاستهانة بهذه الظاهرة الشديدة الخطورة فلا تقتصر على مسخ السياسة وجعلها تراكما عدديا، بل رقميا، تتحول معه الرئاسات والحكومات والمجالس والادارات اسفنجات عملاقة احادية اللون ومحظورة على كل ذوي الاتجاهات المعارضة، بل تبلغ ذروتها في تسخيف كل صراخ وكل احتجاج والتوغل في عنف سياسي وحتى دستوري حيال الصارخين، وهو عنف متناغم تماما مع اجراءات القمع الامني.

فقد امسى واضحا ان عقدا من عمر الطائف جعل الطائف نفسه ينضم الى قافلة ضحايا الممارسات الخلفية، بدليل الفضيحة التي فجرها النائب مخايل ضاهر، احد كبار النواب الحقوقيين المتمرسين في علم الدستور، حول لا دستورية قانون الاتراء غير المشروع. وما دامت فضيحة كهذه طمست سنوات فكيف الحال مع ام القضايا المتفجرة، قضية الوجود السوري "المستدام" في لبنان؟

في جديد هذه القضية ان الحكومة الجديدة دست في بيانها الوزاري لغما لعله من اسباب تفجير الغضبة المتجددة للبطريك صفير والدكتور مخبير. وهذا اللغم يتمثل في تجاوز جديد لوثيقة الطائف، وتاليا للدستور، ولو قام غداً من يجتهد ويفسر بأن ما ورد في البيان لهذه الجهة لا يناقض الطائف.

تقول الحكومة في دفاعها عن الجيش السوري ان وجوده في لبنان "ضروري، وهو شرعي وموقت تمليه وتحدده الحاجات الاستراتيجية المتفق عليها بين الدولتين وفقا للتطورات والمعطيات المتوفرة".

وهذا يعني ببساطة ان هذا الوجود الذي حدد له الطائف مهلة سنتين لاعادة الانتشار العسكري ومرّ عقد من دون تنفيذ البند، اصبح الآن مرتبطا بـ"الحاجات الاستراتيجية" واكثر بـ"المعطيات المتوفرة"، مما

يعني التحلل من اي برمجة زمنية لاعادة الانتشار والانسحاب. وغني عن الشرح ان هذا الاجتهاد الجديد يجعل الوجود السوري مفتوحا على "لا زمن" بفعل ربط استمراره بتطورات المنطقة من جهة وتطورات الداخل اللبناني من جهة اخرى التي يكفي ان يستعان منها بوجود معارضة تلبسها الدولة لبوسا امنيا "مشبوها" لاستدراج بقاء مستديم للجيش السوري.

وهذا المنطق الحكومي لا يختلف في شيء عن منطق امني يتعامل مع المعارضين بصفتهم "مشبوهم" يقتضي قيام "تعهد امني دوري لهم"، على ما ورد في بيان لـ"مصدر امني" ردا على اشارة البطريرك صفير لقضية التوقيفات. والغرابة في الامر ان رئيس الحكومة الآتي على صهوة انتصاره السياسي بفعل تعرضه لامتهان مماثل في بعض وجوهه لما يتعرض له المعارضون، يندفع في بيانه الوزاري الى وضع حد للتوقيف الاحتياطي وضبط عمل الضابطة العدلية ومنع انتهاك الحريات الفردية، فيما يكيل (رئيس الحكومة نفسه) باليد الثانية قمعاً سياسياً وتجاوزاً لحد السلطة في قضية الوجود السوري فيحلها في مكانة تتجاوز ما نص عليه اطائف.

اذن، تقفل الحكومة باب النقاش قانونياً وسياسياً على قضية لا تريد ادراجها في جدول اولوياتها فيما هي جمره حارقة تتوهج من حولها كل الازمات الداخلية. هذه السياسة، سياسة صم الآذان، كلفت لبنان في عقد ٢٤ مليار دولار ديونا ومليون مهاجر، ... والبقية تأتي.